

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤ - ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في
التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من منظمة هاوس أوف جايكوبس الدولية ، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦ / ٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 291214 14-65360X (A)



البيان

في إطار إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها، يجب اتخاذ خطوات معينة لترشيد السياسات الحكومية في مجال الحياة اليومية . وتقوم منظمة هاوس أوف جايكوبس الدولية، مستخدمة نيجيريا كحالة إفراية، بدراسة بعض الجوانب من سياسة الحكومة، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) سياسة التنمية الزراعية. اعتمدت حكومة نيجيريا خططاً إنمائية وطنية عن طريق تعزيز السياسات والاستراتيجيات في القطاع الزراعي من خلال: تعزيز المعارف والمعلومات، والبيانات وأدوات التحليل؛ وتنفيذ سياسات لصالح الفقراء تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية ومؤسسات البحوث؛ وتحسين روابط الاتصال والمشاورات بين واضعي السياسات والجهات المنفذة للسياسات؛

(ب) سياسة إدارة الشؤون الصحية. أطلقت نيجيريا خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالصحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ووقعت اتفاقاً بشأن الصحة مع الشركاء في التنمية. ووضعت إطار نتائج لقياس الأداء على أساس المجالات ذات الأولوية التالية: القيادة والإدارة من أجل الصحة؛ وتقديم الخدمات الصحية؛ والموارد البشرية في مجال الصحة؛ والتمويل من أجل الصحة؛ والنظم الوطنية للأداء الصحي؛ ومشاركة المجتمعات المحلية والملكية؛

(ج) السياسة المناخية والبيئية. وقد وافقت حكومة نيجيريا على اعتماد سياسة وطنية بشأن تغير المناخ واستراتيجية لمواجهة تغير المناخ كدليل وطني لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالمناخ في البلد. وستتيح هذه الموافقة إطاراً للتصدي للتحديات البيئية الناشئة عن التغيرات المناخية العالمية؛

(د) السياسة الحكومية. إن تطبيق النظام الاتحادي، المنصوص عليه في الدستور النيجيري لعام ١٩٩٩، كان غير مكتمل. وبدلاً من ذلك، تطبق الحكومة الآن نظاماً مرادفاً لنظام حكم موحد. ونتيجة لأساليب الحكم المختلفة، يواجه البلد تحديات في مجال إدارة موارده. والحكومات بحاجة إلى أن تكون استباقية وتتوخى للدقة في صياغة وتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مواطنيها؛

(هـ) سياسة النمو ومكافحة الفقر وعدم المساواة. ما فتئت أوجه عدم المساواة والفقر تتفاقم على الرغم من النمو الاقتصادي. وللتخفيف من حدة الفقر في البلد، ينبغي تركيز الاهتمام على ضمان اتساق السياسة العامة؛

(و) السياسة في مجال التنمية الاقتصادية. على الرغم من أن معدل النمو السنوي للاقتصاد النيجيري قد زاد عن ٥ في المائة خلال فترة السنوات الثلاث الماضية، لا يزال انعدام الأمن، والفساد، والبطالة تطرح تحديات رئيسية تعوق النمو الاقتصادي. وقد دعمت الحكومة سياسة الاستعانة بالمصادر المحلية لتوفير المواد الخام لاستخدامها في المشاريع الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

(ز) سياسة المساعدات الإنسانية. إن الهدف من هذه السياسة هو إنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية أثناء الأزمات التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية وبعدها، وتعزيز التأهب لمواجهة هذه الحالات و/أو منع حدوثها؛

(ح) سياسة الاتصالات الدولية. أنشأت حكومة نيجيريا إطاراً تنظيمياً لصناعة الاتصالات لتعزيز سياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية (التي يمكن تغييرها أو تعديلها من حين إلى آخر) وذلك لتوفير خدمات اتصالات موثوقة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها.

الخلاصة

إعادة التفكير في التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها عملية مستمرة تشمل وضع السياسات وتنفيذها ورصدها.